العلوم الانسانية و المناهج العلمية:

طرحت اشكالية خضوع العلوم الانسانية للمناهج العلمية، و هذه الاشكالية نابعة من خصوصية الموضوع و هو الظاهرة الانسانية.

فهل بالامكان تقديم معرفة علمية دقيقة و صحيحة بصدد هذا الكائن الغامض المتغير،المعقد، المتقلب، وهو الانسان بالاعتماد على مناهج البحث العلمي و خاصة المنهج التجريبي منها؟ و هل تصلح تلك المناهج للتطبيق الحرفي على الظاهرة الانسانية، أم يجب تعديلها و تكييفها لتتناسب مع خصوصية الظاهرة؟.

فسابقا لم يتقبل العلماء تطبيق المناهج العلمية في مجال العلوم الانسانية، و يعتبر أوجست كونت من نقل المنهجية التجريبية لتطبيقها على المجتمع، و هو من وضع مصطلح السوسيولوجيا ليشير بها الى العلم الذي يدرس المجتمعات

و كان العلماء سابقا لا يؤمنون بهذه الفكرة لعدة أسباب:

- تعقيد الظواهر الانسانية
- ارتباط الظاهرة الانسانية بالعناصر الجغرافية و الاقتصادية و التاريخية و السياسية و الثقافية...
- عدم القدرة على التجريب الانساني
- صعوبة التقيد بضوابط الموضوعية.

التعددية المنهجية و أسبابها في العلوم الانسانية والقانونية

تتميز البحوث الاجتماعية و منها القانونية بالتعددية المنهجية و يرجع ذلك الى كون الظاهرة الانسانية تشكل جزء من الباحث و ليس مستقلا عنها كما في العلوم التطبيقية.

و أن العلوم القانونية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلوم الاجتماعية فالدراسات الاجتماعية هي الخلفية الحقيقية للقانون، فهو وجد لتنظيم المجتمع لذلك يعتمد الباحثون على المناهج الاجتماعية.

كما أن العلوم القانونية علاقة بعلم النفس، عندما يدرس رجل القانون نفسية المجرم و كذا علاقة العلوم القانونية بعلم التاريخ، و العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية...الخ